



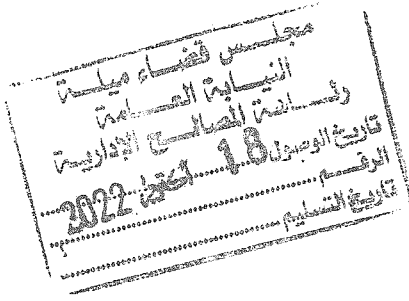
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة العدل

مجلس قضاء ميلية

محكمة شلغوم العيد

نيابة الجمهورية

رقم: 2132 / ن ع 22



بيان صحفي

- نحن وكيل الجمهورية لدى محكمة شلغوم العيد

- عملا بأحكام المادة 11 من قانن الإجراءات الجزائية .

- نطلع الرأي العام :

أنه بتاريخ الخامس عشر من شهر أكتوبر سنة ألفين و إثنين وعشرون على الساعة الثالثة و النصف ، وفي إطار مكافحة المضاربة بشتى أنواعها في المواد ذات الإستهلاك الواسع و بناءً على معلومات واردة إلى أفراد فرقة الأبحاث للدرك الوطني بشلغوم العيد مفادها وجود محل تجاري خاص ببيع المواد الغذائية العامة بشوارع سدراقي عمار بلدية شلغوم العيد ولاية ميلية لملكه " و - ب " و شقيقه المسمى " و - أ " يقومان بتخزين مواد غذائية واسعة الإستهلاك مدعّمة من طرف الدولة ، المتمثلة في مادة زيت المائدة من مختلف الأنواع و الأحجام كما يقومان بعرض للبيع المواد المذكورة سابقا بأسعار مرتفعة عن السعر القانوني المقنن والمحدد لها من طرف الدولة .

- مصالح الضبطية القضائية التابعة لفرقة الأبحاث للدرك الوطني بشلغوم العيد، قامت بفتح تحقيق في الوقائع بناء على تعليمات نيابة الجمهورية لدى محكمة شلغوم العيد ، و قد مكنت نتائج التحري الى توسيع نطاق التحقيق الى التوصل للممول الرئيسي المسمى " م - ع " تاجر بالجملة للمواد الغذائية ، بحي الإخوة بورني ببلدية شلغوم العيد و الذي يقوم بتزويدهم بالمواد المذكورة .

- حيث تم بتاريخ 2022/10/17 تقديم المشتبه فيهم أمام نيابة الجمهورية لدى محكمة شلغوم العيد وبعد استجواب المتهمين ( و ب ) - ( و أ ) - ( م ع ) تم توجيه لهم تهمة جنحة المضاربة غير المشروعة في مادة الزيت طبقا لنص المواد 01 - 02 - 13 - من قانون مكافحة المضاربة غير المشروعة ، و احالتهم أمام السيد قاضي الجرح بموجب اجراءات المثول الفوري حيث أصدرت المحكمة بتاريخ 2022/10/17 حكما يقضي بمعاينة المتهمين بـ 10 سنوات حبس نافذ و 2000000 د ج غرامة لكل واحد من المتهمين مع الأمر بوضعهم رهن الحبس المؤقت .

وكيل الجمهورية

